.

 **مذكرة إخبارية حول الوضعية الاقتصادية**

**خلال الفصل الأول من سنة 2013**

**أظهرت نتائج الحسابات الوطنية خلال الفصل الأول من سنة 2013 تحسنا في النمو الاقتصادي ، مستفيدا على الخصوص من انتعاش النشاط الفلاحي، رغم تباطؤ ملحوظ للأنشطة غير الفلاحية، و ذلك في سياق ارتفاع نسبي في التضخم وتراجع في حاجيات تمويل الاقتصاد.**

بلغ معدل نمو **الناتج الداخلي الإجمالي بالحجم**، مصححا من التغيرات الموسمية، نسبة 3,8% خلال الفصل الأول من سنة 2013 عوض 2,8% نفس الفصل من سنة 2012. ومع ارتفاع الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة 6,1%، وصلت الزيادة في المستوى العام للأسعار (السعر الضمني للناتج الداخلي الإجمالي) نسبة 2,3 % بالتغير البين\_سنوي.

وهكذا، ارتفعت **القيمة المضافة للقطاع الفلاحي بالحجم** بنسبة 17,7% عوض انخفاض بنسبة 8,3% خلال نفس الفصل من السنة المنصرمة، في حين عرف **الناتج الداخلي الإجمالي الغير فلاحي** تباطؤا حادا بلغ 1,9% بدل 4,5%.

وتأثر نمو الأنشطة الغير فلاحية بتراجع القيمة المضافة للقطاع الثانوي وبالنمو المتواضع للقطاع الثالثي.

في هذا الإطار، سجلت **القيمة المضافة للقطاع الثانوي** انخفاضا بنسبة 2% عوض ارتفاع قدره 2,6 خلال نفس الفترة من السنة الماضية. ويعزى هذا إلى:

* انخفاض في القيمة المضافة لأنشطة البناء والأشغال العمومية بنسبة 5,9% مقابل ارتفاع قدره 5%؛
* انخفاض في القيمة المضافة لأنشطة الماء والكهرباء ب 4,2% عوض ارتفاع 11,2%؛
* تراجع في القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية ب 3,6% عوض 5%؛
* نمو متواضع لأنشطة الصناعات التحويلية قدره 0,5% عوض 2,9%.

ومن جهتها، حققت **القيمة المضافة** **للقطاع الثالثي** معدل نمو بلغ 3,6% عوض 5,4% خلال نفس الفصل من سنة 2012. وسجلت جميع مكونات هذا القطاع، رغم بعض التباطؤ، معدلات نمو ايجابية:

* البريد والمواصلات 14,7% عوض 23,7%؛
* الفنادق والمطاعم 3,7%عوض انخفاض بنسبة 4,8%؛
* الخدمات المقدمة للأسر والمقاولات 2,8% عوض 4,5%؛
* التجارة 2,3% عوض 3,2%؛
* الخدمات المالية والتأمينية 0,3% عوض 5,4%؛
* الخدمات المقدمة من طرف الإدارات العمومية والضمان الاجتماعي 6,4% عوض 7,4%؛
* خدمات التعليم، الصحة والعمل الاجتماعي 2,7% عوض 4,8%.

**وعلى مستوى استعمالات الناتج الداخلي الإجمالي**، ظل الاستهلاك النهائي الوطني، رغم تباطؤه، المساهم الرئيسي في النمو الاقتصادي خلال الفصل الأول من سنة 2013. وهكذا، عرفت نفقات الاستهلاك النهائي للأسر ارتفاعا بنسبة 3% عوض 4%، خلال نفس الفترة من السنة الماضية، مساهمة في النمو الاقتصادي ب 1,8 نقطة بدل 2,3 نقطة. أما نفقات الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية، فقد سجلت بدورها ارتفاعا نسبته 4,8% عوض 7,2% وساهمت ب 0,8 نقطة. وخلافا لذالك، عرف الاستثمار الخام)إجمالي تكوين رأس المال الثابت وتغير المخزون( انخفاضا نسبته 2% عوض ارتفاع قدره 2,6% سنة من قبل.

على مستوى **المبادلات الخارجية للسلع والخدمات**، بالحجم، انخفضت كل من الصادرات والواردات خلال الفصل الأول سنة 2013. وهكذا، انخفض حجم الواردات بشكل بارز بنسبة 4,4% مقابل انخفاض الصادرات بنسبة 0,6 %. وفي هذا السياق، ساهم رصيد المبادلات الخارجية في النمو الاقتصادي ب 1,5 نقطة عوض مساهمة سلبية ب 0,8 نقطة في نفس الفصل من سنة 2012.

خلال هذا الفصل، ارتفع **إجمالي الدخل الوطني المتاح** ب 6,8% عوض 3,7% السنة الماضية. ويعزى ذلك إلى ارتفاع الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة6,1% عوض 2,5% وإلى ارتفاع صافي الدخول المقبوضة من العالم الخارجي بنسبة18,5% عوض 32,8%. ويفسر انخفاض وتيرة هذه الدخول بتراجع تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج بنسبة 3,5% بدل ارتفاع نسبته 5,4%.

**على مستوى تمويل الاقتصاد**، بلغ الادخار الوطني 26,9% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 25,7%، في حين تراجعت نسبة الاستثمار من الناتج الداخلي الإجمالي من 35,3% خلال الفصل الأول من سنة 2012 إلى 33,4%، ونتيجة لذالك، خفت حاجيات تمويل الاقتصاد الوطني لتستقر في حدود 6,5% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 9,6% نفس الفترة من السنة الماضية.

**وتوجد رفقته الجداول المتعلقة بنتائج الحسابات الوطنية للفصل الأول من سنة 2013:**

